الأمم المتحدة

A/HRC/27/43

الجمعية العامة

Distr.: General
15 August 2014
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان

الدورة السابعة والعشرون

البندان 2 و10 من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

المساعدة التقنية وبناء القدرات

دور وإنجازات مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في مجال مساعدة حكومة كمبوديا وشعبها على تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

تقرير الأمين العام

موجز

يقدم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 29/24 الذي طلب فيه المجلس إلى الأمين العام أن يقدم إلى المجلس في دورته السابعة والعشرين تقريراً عن دور وإنجازات مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في مجال مساعدة حكومة كمبوديا وشعبها على تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

(A) GE.14-13208 050914 140914

1413208

الرجاء إعادة الاستعمال

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
أولاً –	مقدمة	11-1	3
ثانياً –	توسيع الحيز الديمقراطي	21-12	6
ثالثاً –	تعزيز سيادة القانون	32-22	8
رابعاً –	حماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية	45-33	12
خامساً –	دعم إصلاح السجون	56-46	16
سادساً –	شؤون الإعلام والتثقيف في مجال حقوق الإنسان	61-57	20
سابعاً –	دعم المشاركة في عمل الآليات الدولية لحقوق الإنسان	70-62	21

أولاً- مقدمة

1- يقدم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 29/24. وهو يبيّن الأنشطة التي اضطلعت بها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (المفوضية) في كمبوديا خلال الفترة الممتدة من 1 حزيران/يونيه 2013 إلى 31 أيار/مايو 2014. وهو يُغطي الفترة الممتدة من 1 تموز/يوليه 2013 إلى 30 حزيران/يونيه 2014.

2- وفي سياق التكليف الصادر عن لجنة حقوق الإنسان في قرارها 6/1993، واصلت المفوضية من خلال وجودها في كمبوديا مساعدة حكومة هذا البلد وشعبه على تعزيز حقوق الإنسان واحترامها في خمسة مجالات رئيسية هي: إصلاح السجون؛ الحريات الأساسية؛ الحقوق الاقتصادية والاجتماعية؛ سيادة القانون، بما في ذلك من خلال تعزيز إرث الدوائر الاستثنائية في المحاكم الكمبودية؛ وشؤون الإعلام والتثقيف في مجال حقوق الإنسان. كما توسع عملها ليشمل مسألة الأعمال التجارية وحقوق الإنسان.

3- وتمثلت أبرز أحداث العام الماضي بانتخابات الجمعية الوطنية التي أجريت في 28 تموز/يوليه 2013. وتفيد النتائج الرسمية بأن حزب الشعب الكمبودي الحاكم فاز بـ 68 مقعداً بينما فاز حزب المعارضة الرئيسي، وهو حزب الإنقاذ الوطني الكمبودي، بـ 55 مقعداً. لكن حزب الإنقاذ الوطني الكمبودي شكك في صحة النتائج وقاطع الجمعية الوطنية بعدم شغل مقاعده فيها مطالباً بإصلاح الهيئة الانتخابية وإجراء مفاوضات بشأن المناصب القيادية في الجمعية. ودعا حزب الشعب الكمبودي علناً إلى إجراء إصلاحات واسعة النطاق، بما في ذلك في مجال القضاء والإدارة العامة وإدارة الانتخابات. ولما لم تجد الأزمة السياسية طريقها إلى الحل، فتحت الجمعية العامة أبوابها رسمياً في 23 أيلول/سبتمبر بحضور أعضاء البرلمان التابعين لحزب الشعب الكمبودي وحدهم. واستهلت الجمعية عملها بالمصادقة على الحكومة المنتخبة حديثاً وإقرار ميزانية الدولة.

4- وقد تأثر وضع حقوق الإنسان خلال الفترة قيد الاستعراض تأثراً كبيراً بالوضع السياسي. وكانت هناك مفاوضات تجري من حين لآخر بين الطرفين مقتربة أحياناً من الوصول إلى حلّ، لكنها لم تكن قد أثمرت حتى تحرير هذا التقرير. وشهدت كمبوديا في هذه الفترة موجة من المظاهرات لم يعرف البلد لها مثيلاً من حيث العدد والنطاق. وشهدت العاصمة طوال فترة الحملة الانتخابية التي سبقت الانتخابات في تموز/يوليه تجمعات انتخابية بالمركبات نظمها الحزبان الرئيسيان. وفي 19 تموز/يوليه، عاد زعيم المعارضة سام راينسي إلى كمبوديا من منفاه الطوعي وهبّت لتحيته جماهير غفيرة ضمت عشرات الآلاف من المواطنين. واستمرت المظاهرات في جميع أنحاء البلد، ولا سيما في بنوم بنه، في الأسابيع والأشهر التي تلت الانتخابات. وظلت المظاهرات تحشد الزخم حتى نهاية عام 2013. وتزامنت مظاهرات فريق المعارضة السياسية مع دعوات داخل الحركة العمالية لزيادة الحد الأدنى للأجور في قطاع صناعة الألبسة، وهو القطاع

الرئيسي للصادرات. وانتهى العام بمظاهرات سياسية تتلاقى مع إضرابات في كل أنحاء البلاد نفذّها عشرات الآلاف من العمال في قطاع صناعة الألبسة مطالبين بزيادة مهمة في الحد الأدنى للأجور.

5- وأبدت السلطات بشكل عام تسامحاً في التعامل مع المظاهرات التي شهدها عام 2013 واحترمت الحق في حرية التعبير والحق في التجمع السلمي، وسمحت بتنظيم المظاهرات. لكن هذه القاعدة العامة خرقها حادثان مأساويان استثنائيان وقعا في 15 أيلول/سبتمبر و12 تشرين الثاني/نوفمبر 2013 استُعملت خلالهما الذخيرة الحية وسُجل وقوع قتلى وجرحى من المتظاهرين والمارة.

6- وتغيّر نهج التسامح العام الذي اعتمدته الحكومة حيال المتظاهرين تغيّراً جذرياً في بداية عام 2014. ففي 2 كانون الثاني/يناير 2014، لجأت قوى الأمن إلى العنف حين تدخلت لفض مظاهرة سلمية بالمجمل أمام مصنع في ضواحي بنوم بنه، فضربت المتظاهرين واعتقلت 10 رجال. وفي اليوم التالي، أوقفت السلطات 13 شخصاً آخرين واستخدمت الذخيرة الحية متسببة في مقتل أربعة أشخاص على الأقل وجرح عدد أكبر، وذلك لفض تظاهرة تطورت إلى أعمال عنف في منطقة صناعية. وتوفي شخص خامس متأثراً بالجروح التي أصيب بها ذلك اليوم، بينما فُقد شخص سادس منذ 3 كانون الثاني/يناير، وهو فتى في السادسة عشرة من عمره، بعد أن قيل إنه أصيب في صدره. وفي 4 كانون الثاني/يناير، طردت قوى الأمن المتظاهرين من حديقة الحرية Freedom Park، وهي منطقة تجري فيها المظاهرات، بينما أصدر وزير الداخلية بياناً صحفياً أشار فيه إلى أن المظاهرات "قد عُلقت بشكل مؤقت حتى عودة الأمن والنظام العامين إلى وضعهما الطبيعي". وفي حين تواصلت المفاوضات السياسية بين الطرفين، خفّت وتيرة المظاهرات وتقلص نطاقها مع السماح بتنظيم بعض منها وإلغاء البعض الآخر. ولذلك لم يتضح ما إذا كان حظر المظاهرات قائماً أو لا. وقد أودعت أعداد من الشكاوى الجزائية ضد قادة النقابات الذين دعموا إضرابات شهري كانون الأول/ديسمبر وكانون الثاني/يناير. وفي وقت لاحق من عام 2014، حدثت طفرة في أعمال الترهيب القضائي بحق النشطاء النقابيين على خلفية تحركات عمالية أخرى.

7- وفي غضون ذلك، شرعت الحكومة في إعداد قوانين رئيسية وعرضها على البرلمان من دون الكشف عن مضامينها للشعب، أي من دون استشارة الشعب والحوار معه بشأنها. وشملت هذه القوانين ثلاثة قوانين أساسية تتعلق بجهاز القضاء (حول تنظيم المحاكم ومجلس القضاء الأعلى وأوضاع القضاة والمدعين العامين) والتي ستكرّس مضامينها قانوناً، في حال اعتمادها من قبل البرلمان، افتقار جهاز القضاء للاستقلال. وهناك مزاعم بأن مشاريع قوانين أخرى مهمة تتعلق بحقوق الإنسان، بما فيها مشاريع قوانين بشأن الجمعيات والمنظمات غير الحكومية والجرائم الإلكترونية، تعدّ بنفس الأسلوب البعيد عن الشفافية. وتفيد المعلومات التي تسنى الحصول عليها بأن العديد من مشاريع القرارات هذه يتضمن أحكاماً تقييدية يمكن أن

تقوّض التمتع بحقوق الإنسان. وفي الوقت عينه، يجري التشاور بشأن قانون يتعلق بتقييم الأثر البيئي وقُطعت تعهدات علنية بإعداد مشروع قانون مستقبلي بشأن حرية الإعلام بمشاركة واسعة، بما في ذلك مشاركة منظمة اليونسكو والمفوضية.

8- وشهد العام المنصرم توسيعاً ملحوظاً للحيز الديمقراطي، وإن بدا مؤقتاً. فقد تمتع الشعب الكمبودي عقب انتخابات تموز/يوليه 2013 وقبل أحداث كانون الثاني/يناير 2014 بحرية التعبير على نطاق واسع لم تشهده كمبوديا في تاريخها الحديث. وحصل حزب معارض يملك مقومات البقاء، لأول مرة منذ عقود، على عدد لا يستهان به من المقاعد في الجمعية الوطنية. وقد تؤدي الوعود بالإصلاح إلى نظام من الضوابط والتوازنات في هيكل إدارة الدولة. وتمضي اللامركزية قدماً وهناك من الأدلة ما يشير إلى أن هياكل الإدارة ستصبح أكثر قدرة على التجاوب من ذي قبل. وتحمل التدابير الإيجابية التي اتخذتها بلدية بنوم بنه في عام 2014 لتوظيف مجموعات من العائلات التي طُردت من أراضيها ومنازلها، والتي لا يزال الكثير منها يتعرض للعنف ويعاني نقصاً في الخدمات الاجتماعية الأساسية، في طياتها أملاً بحلّ هذه النزاعات التي طال أمدها.

9- لكن ينبغي الانتظار ليُعرف ما إذا كانت هناك إصلاحات جدية ستطبّق أو لا. وفي الوقت الراهن تبقى ركائز الحكومة الثلاث (أي السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية) في قبضة الحزب الحاكم. وقد ارتفع، في عام 2014، عدد الاعتداءات الجسدية التي ارتكبتها قوى الأمن، بما في ذلك قوى الأمن الخاصة، بحق الصحفيين. وبقيت حالات الوفاة والإصابات التي تسببت فيها القوى الحكومية خلال مظاهرات العام المنصرم دون تحقيق أو تسوية.

10- وفي غضون ذلك، لا يزال القلق البالغ حيال احترام حقوق الإنسان يتطلب الاهتمام، لا سيما فيما يتعلق بالحقوق في الأرض والسكن. وقد سعى عدد لا ينفك يتزايد من الضحايا المزعومين للاستيلاء على الأراضي أو الإخلاء القسري، سواء كانوا مجموعات من السكان الأصليين أو قرى برمتها أو مجتمعات أو عائلات، لتدخّل المفوضية وطلبوا مراقبتها وحمايتها.

11- وفي هذا السياق الحساس، واصلت المفوضية أهم أنشطة التعاون التقني، فضلاً عن أنشطة تتعلق ببناء القدرات وتوعية الجمهور. وقد حظيت المفوضية طوال العام تقريباً بمستوى جيد في المجمل من التعاون من قبل المؤسسات الحكومية، لا سيما على مستوى العمل، ومع بلدية بنوم بنه. وفي شباط/فبراير 2014، جُددت مذكرة التفاهم المبرمة مع الحكومة لفترة سنتين إضافيتين تنتهي في 31 كانون الأول/ديسمبر 2015. وقد حققت عدة برامج قائمة منذ فترة طويلة إنجازات مهمة في عام 2014 في مجال التأهيل المهني لمجموعات رئيسية من الموظفين الحكوميين، ولا سيما في ضمان وضع قانوني خاص لموظفي السجون ووضع معايير تدريب خاصة بهم، وإرغام جميع القضاة، لأول مرة، على عرض التعليل القانوني الذي تقوم على أساسه قراراتهم المتعلقة بالاحتجاز السابق للمحاكمة. بالإضافة إلى ذلك، توصلت

المفوضية إلى اتفاق مع نقابة المحامين يقضي بأن يحضر جميع المحامين المتدربين الجدد الذين ينضمون إلى النقابة تدريباً يتناول الحقوق المتعلقة بالمحاكمات العادلة، وهو ما يضفي طابعاً مؤسسياً على أكاديمية الحق في محاكمة عادلة التي أنشأتها المفوضية.

ثانياً- توسيع الحيز الديمقراطي

12- كان العام المنصرم العام الذي تبلور فيه واحد من أبرز مكونات الديمقراطية الحية، المتمثل في قدرة ناخبين ملتزمين ومستنيرين على التعبير عن آرائهم بحرية. وواصلت المفوضية دعمها لتعزيز قدرة الأفراد والمنظمات على ممارسة الحق في حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات والتجمع السلمي.

13- أولاً، راقبت المفوضية، على امتداد الفترة قيد الاستعراض، المظاهرات التي شهدتها بنوم بنه والمقاطعات الأخرى، بما فيها التجمعات التي نظمتها الأحزاب السياسية قبل الانتخابات، والمظاهرات التي نظمتها المعارضة بعد الانتخابات، وتلك التي نظمتها النقابات وعمال المصانع، وغيرها من الاحتجاجات. وقد زادت وتيرة المظاهرات طوال عام 2013 لتبلغ ذروتها في شهر كانون الأول/ديسمبر حيث كانت المعارضة السياسية تنظّم تجمعات يومية، في حين نفّذت النقابات العمالية إضراباً شاملاً في كل أرجاء البلد انضم إليه عمال قطاع صناعة الألبسة.

14- وظلّت المعارضة السياسية والنقابات العمالية والنشطاء من المجتمع المدني والجماعات تنظّم المظاهرات في بنوم بنه في عام 2014، وإن خفّ نطاقها ووتيرتها. وسعت السلطات في أغلب الأحيان إلى منع تنظيم هذه المظاهرات، بطرق عدة منها نصب الدُشم والحواجز حول حديقة الحرية، وإلى تفريق المجموعات كلما تجمهرت، بأسلوب عنيف في أغلب الأحيان. وأرست السلطات طوال عام 2014 ممارسة توقف على أساسها أعداداً صغيرة من المتظاهرين أو المنظمين وتحتجزهم لفترات قصيرة ثم تطلق سراحهم بعد أن يبصموا على أوراق تفيد بأنهم لن يشاركوا أو ينظموا مظاهرات أخرى. وقد أثارت المفوضية هذه المسألة مراراً مع الحكومة.

15- ثانياً، ساهمت المفوضية في توسيع الحيز الديمقراطي بفضل سعيها إلى التوسّط، حيثما أمكن، بين السلطات ومنظمي المظاهرات لضمان إجرائها بسلمية ووفق القوانين المحلية والدولية المتعلقة بحقوق الإنسان. وعلى سبيل المثال، توسّطت المفوضية، في 30 كانون الأول/ديسمبر 2013، بين ممثلي إحدى النقابات وشرطة بنوم بنه في سعي إلى تيسير مظاهرة شارك فيها 5 000 عامل من عمال صناعة الألبسة انطلقوا من أمام وزارة العمل والتدريب المهني إلى مقر مجلس الوزراء لتقديم طلب إلى الحكومة برفع الحد الأدنى للأجور.

16- وعند وقوع أعمال عنف خلال الاحتجاجات أو عندما بدا خطر العنف واضحاً، اتبعت المفوضية نهجها الذي دأبت عليه والمتمثل في السعي إلى تهدئة الوضع بالتحدّث إلى السلطات ومنظمي المظاهرات، ونجحت في أغلب الأحيان في مساعيها. وعلى الرغم من مرور

فترات طويلة تصرفت خلالها السلطات بإيجابية حيال الحق في حرية التعبير والحق في التجمع السلمي، انتهى عدد من المظاهرات بعنف، لا سيما في ثلاث مناسبات استخدمت فيها السلطات السلاح القاتل. وفي هذه الحالات، تدخل مراقبو المفوضية لدى السلطات مشددين على مقتضيات الضرورة والقانونية والتناسب في أي استخدام للقوة. وحين أفضت المظاهرات إلى أعمال عنف، ساعدت المفوضية أيضاً السلطات والأطراف الفاعلة غير الحكومية على السعي إلى ضمان تلقي المصابين للعلاج الطبي. وسعت المفوضية في مناسبات عدة احتُجز فيها متظاهرون بشكل تعسفي إلى إطلاق سراح المحتجزين أو تأمين التمثيل القانوني أو الرعاية الطبية لهم، حسب الحاجة.

17- ثالثاً، واصلت المفوضية أيضاً تعزيز الحق في التجمع السلمي بواسطة مجموعة من أنشطة بناء القدرات. ومن أبرز الأنشطة تدريب المجتمع المدني على قانون التظاهر السلمي استناداً إلى "دليل تنفيذ قانون التظاهر السلمي"[(1)]، الذي أعدته وزارة الداخلية في عام 2010 بالتعاون مع المفوضية. ونظّمت المفوضية مجموعة متنوعة من الدورات التدريبية بشأن القانون استفاد منها موظفو المنظمات غير الحكومية وناشطون نقابيون وناشطون في مجال البيئة وناشطون في مجال حقوق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وصحفيون متخصصون في مسائل تتعلق بحرية التعبير والتجمع. بالإضافة إلى ذلك، نظّمت المفوضية، في أيلول/سبتمبر 2013، يوماً تدريبياً بعنوان "منهجية مراقبة الحق في التجمع السلمي".

18- ونشرت المفوضية مطوية معلومات تُحدّد المتطلبات الإجرائية الأساسية لمنظمي المظاهرات وواجبات سلطات المقاطعات/البلديات التي ينص عليها قانون التظاهر السلمي. وتتكون المطوية من صفحة واحدة يمكن طيها لتوضع في الجيب ويسهل على منظمي المظاهرات والمراقبين والأفراد التابعين للسلطات الاحتفاظ بها معهم. وفي آذار/مارس 2014، شرعت المفوضية في توزيع المطوية باللغة الإنكليزية ولغة الخمير على منظمات المجتمع المدني في كل أنحاء البلد. وكانت المفوضية قد وزّعت مع نهاية الفترة قيد الاستعراض 000 4 نسخة من المطوية.

19- رابعاً، وفت المفوضية بولايتها في حماية المدافعين عن حقوق الإنسان من خلال رصد القضايا الفردية عند ظهورها ودعوة السلطات المعنية إلى احترام حقوق الأشخاص المعنيين. وفي هذا الصدد، واصلت المفوضية رصد استخدام نظام العدالة الجنائية لتجريم ممارسة الحريات الأساسية ومعاقبة المدافعين عن حقوق الإنسان على العمل المشروع الذي يؤدونه لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. ولاحظت المفوضية تزايد اللجوء إلى توجيه تهم جنائية للمدافعين عن حقوق الإنسان، وبشكل خاص إلى الناشطين النقابيين، تقوم على الحض على العنف، وذلك حتى

(1) يمكن الاطلاع عليه على الرابط التالي:
.http://cambodia.ohchr.org/EN/PagesFiles/The_right_peaceful_assembly.htm

نهاية الفترة قيد الاستعراض. وتابعت المفوضية عن كثب، إلى جانب العديد من المراقبين الوطنيين والدوليين، القضايا البارزة المتعلقة بـ 25 فرداً لوحقوا على خلفية الاحتجاجات التي دارت في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الثاني/يناير، التي أفضت في نهاية المطاف إلى أحكام مع وقف التنفيذ.

20- خامساً، استمرت المفوضية في رصد التطورات التشريعية التي من شأنها التأثير على حقوق الإنسان. وظلّت المفوضية تدعو الوزارات المعنية والبرلمان باستمرار إلى الكشف عن مشاريع القوانين وإدراج التشاور مع الجهات المعنية في عملية صياغة القوانين. ويتردد أنه أعيد عرض مشروع قانون يتعلق بالجرائم الإلكترونية على البرلمان ليُقرّه، علماً أن من شأنه الحدّ من حرية التعبير على شبكة الإنترنت؛ غير أنه لا تتوفّر معلومات رسمية عن وضع مشروع القانون هذا. ويسود عدم اليقين نفسه بشأن وجود نسخة خامسة من مشروع القانون المتعلق بالجمعيات والمنظمات غير الحكومية. وفي أيار/مايو 2014، راقبت المفوضية مشاورة ثلاثية استضافتها وزارة العمل وتناولت مشروع قانون النقابات، بدعم من منظمة العمل الدولية. وعُرضت أحدث نسخة من مشروع القرار خلال المشاورة وتضمنت إشارة إلى اقتراحات إجراء دراسة خارجية، بما في ذلك دراستها من قبل منظمة العمل الدولية.

21- وأخيراً، واصلت المفوضية تعزيز وعي الجمهور بالحريات الأساسية. وفي عام 2013، أُطلقت، بالتعاون مع المركز الكمبودي لوسائط الإعلام المستقلة، سلسلة من البرامج الإذاعية المخصصة للتوعية وفهم حقوق حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع.

ثالثاً- تعزيز سيادة القانون

22- يهدف برنامج سيادة القانون التابع للمفوضية في كمبوديا إلى دعم عملية الإصلاح القانوني والقضائي في البلد. ويعمل البرنامج مع طائفة من الجهات الفاعلة المشاركة في نظام العدالة الجنائية ولا سيما وزارة العدل، والقضاة والمدّعون العامون، في جميع مستويات نظام المحاكم، والمحامون، وعناصر الشرطة القضائية. وبقي مستوى التعاون مع وزارة العدل، وبالتالي مع القضاة والمدّعين العامين، جيداً عموماً وأسفر عن تنظيم العديد من الأنشطة بالاشتراك مع الوزارة.

23- وأدّت المفوضية خلال الفترة قيد الاستعراض دور الميسّر لشركاء الفريق العامل التقني المعني بالإصلاح القانوني والقضائي المعنيين بالتنمية. وعملت المفوضية في إطار هذا الدور مباشرة مع وزارة العدل المسؤولة داخل الحكومة عن هذا القطاع. وتُشكّل الفرق العاملة التقنية آليات التنسيق بين الحكومة وشركاء التنمية في كمبوديا، وهي منظّمة وفق القطاعات. ونظّمت المفوضية، في إطار دورها كمنسق لشركاء التنمية اجتماعات دورية للفريق، ونسّقت المساهمات المقدمة للحكومة. واضطلعت المفوضية على وجه الخصوص بتنسيق التعليقات على مشروع

الخطة الوطنية للتنمية الاستراتيجية لفترة 2014-2018، وتقديمها إلى الحكومة. وقد أُدرج بعض هذه التعليقات في النسخ اللاحقة من الخطة. وبادرت المفوضية باقتراح مؤشرات مشتركة للرصد على الحكومة، لكن هذه المؤشرات تنتظر الموافقة المشتركة من الأطراف المعنية. وفي أعقاب فترة من 18 شهراً لم يعقد فيها الفريق العامل التقني المعني بالإصلاح القانوني والقضائي أي اجتماع بين الحكومة وشركائها المعنيين بالتنمية وافقت وزارة العدل على لقاء الشركاء المعنيين بالتنمية في آذار/مارس 2014، في اجتماع شاركت في رئاسته المفوضية.

24- وأُعلن بعد انتخابات شهر تموز/يوليه 2013 عن أن القوانين الأساسية الثلاثة المتعلقة بالقضاء ستُقرّ خلال الأشهر الستة الأولى من الولاية البرلمانية الجديدة. وهذه القوانين عالقة منذ سنوات عديدة. وأنجزت وزارة العدل تلك القوانين وأرسلتها إلى مجلس الوزراء للموافقة عليها ثم إلى الجمعية الوطنية لإقرارها من دون إطلاع الشعب عليها. ولما لم تتمكن المفوضية من الاطلاع على النسخة الرسمية الأخيرة من مشروع القانون المتعلق بتنظيم المحاكم، رفعت المفوضية، في شباط/فبراير 2014، بعض التعليقات العامة إلى وزارة العدل، أُدخل بعضها في النسخة اللاحقة. وحين أرسلت الجمعية الوطنية أخيراً نصوص مشاريع القوانين الثلاثة إلى المفوضية قبل يوم واحد من إقرارها، قدّمت المفوضية تعليقات إضافية بشأنها إلى الجمعية العامة. ولم تُنشر هذه المشاريع ولم تُنظّم أي مشاورات مع الجهات المعنية بشأنها، على الرغم من الطلبات المتكررة التي قدمها شركاء التنمية، بمن فيهم المفوضية والمجتمع المدني.

25- وواصلت المفوضية الدعوة إلى تنفيذ قانون الإجراءات الجنائية وفق المعايير الدولية والوطنية المتعلقة بحقوق الإنسان. وعلى وجه الخصوص، عملت المفوضية عن كثب مع وزارة العدل على تنقيح العملية المتّبعة بشأن الاحتجاز السابق للمحاكمة لفرض إصدار قرارات مسببة عند الأمر باحتجاز الأشخاص قبل المحاكمة. وأقرّ وزير العدل استمارة جديدة أعدّتها مجموعة من كبار القضاة لتستخدم في المحاكم، وهي عملية يسّرتها المفوضية انطلاقاً من الممارسات الفضلى التي تتبعها الدوائر الاستئنائية في المحاكم الكمبودية. وأُرسلت الاستمارة الجديدة إلى جميع المحاكم في كانون الثاني/يناير 2014. ووزعت وزارة العدل ونقابة المحامين، تدعمهما المفوضية، هذه الاستمارة خلال مؤتمر وطني عن الاحتجاز السابق للمحاكمة عُقد في آذار/مارس 2014. وحضر قضاة ومدعّون عامون ومحامون من جميع المقاطعات المؤتمر الذي افتتحه وزير العدل. ونظّمت المفوضية ووزارة العدل، كما حدث ذلك في السنوات السابقة، سلسلة من الاجتماعات التشاورية في المقاطعات للدعوة إلى استخدام الاستمارة وشرحها للقضاة والمدّعين العامين والمحامين المحليين. وأتاحت الاجتماعات التشاورية هذه للعاملين في الدوائر الاستئنائية تبادل تجاربهم مع زملائهم من 13 مقاطعة (من أصل 24). وأتاحت هذه الاجتماعات الفرصة لوزارة العدل لجمع مقترحات من الموظفين القضائيين والقانونيين عن التعديلات التي يمكن إدخالها على قانون الإجراءات الجنائية.

26- وواصلت المفوضية دعم الاجتماعات المنتظمة بين مسؤولي الشرطة والمحاكم والسجون في المقاطعات، ولا سيما في شمال غرب البلاد، من خلال مكتبها الإقليمي في باتامبانغ، من

أجل تحسين التعاون داخل نظام العدالة الجنائية ومناقشة المسائل المتعلقة بتنفيذ الإجراءات الجنائية. وخلال الفترة قيد الاستعراض، دعمت المفوضية ستة اجتماعات في المقاطعات. ونظّمت المفوضية دورات تدريب في المقاطعات بالتعاون مع رؤساء النيابات، لضباط الشرطة والدرك في أمور الوقاية من أعمال التعذيب وسوء المعاملة والتحقيق فيها وملاحقة مرتكبيها. وقامت المفوضية بمتابعة الدورات التدريبية التي نظّمتها في فترات الاستعراض السابقة من خلال زيارات لمراكز الشرطة على صعيد المناطق من أجل تعزيز نشر المعايير الدولية لحقوق الإنسان ذات الصلة. وأجرت المفوضية كذلك زيارات مشتركة إلى مراكز الشرطة مع المدّعين العامين ما مكنهم من التفاعل مع ضباط الشرطة المحليين والتحقق من سجلات الشرطة وتفقّد الزنزانات. ولم يسبق لأغلبية المدعّين العامين المحليين زيارة مراكز للشرطة مطلقاً. وأخيراً، عمدت المفوضية إلى ترجمة قواعد السلوك للموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين والمبادئ الأساسية المتعلقة باستخدام القوة والأسلحة النارية من قبل موظفي إنفاذ القوانين إلى لغة الخمير.

27- وبقي التعاون بين المفوضية ونقابة المحامين ممتازاً. ودعا كلا الطرفين إلى تحسين إمكانية اللجوء إلى القضاء من خلال وضع نظام للمساعدة القانونية. وتُموّل المساعدة القانونية اليوم بشكل رئيسي من خلال المنح التي يقدمها مانحون إلى المنظمات غير الحكومية المعنية بالمساعدة القضائية. ولا تتلقى دائرة المساعدة القضائية التابعة لنقابة المحامين سوى القليل من التمويل من قبل الحكومة. ونظّمت دائرة المساعدة القضائية ووزارة العدل في تشرين الثاني/نوفمبر 2013، بدعم من المفوضية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، مؤتمراً وطنياً عن المساعدة القضائية. وحضر المؤتمر قضاة ومدّعون عامون ومحامون متخصصون في المساعدة القضائية من كل أنحاء البلد. وأعلنت الحكومة خلال المؤتمر أنها ستزيد الميزانية الوطنية المخصصة للمساعدة القضائية في عام 2014 وتعهدت بزيادة إضافية في السنوات المقبلة. لكن نقل إدارة ميزانية المساعدة القضائية من نقابة المحامين إلى وزارة العدل، الذي أُعلن عنه خلال المؤتمر أيضاً، أدى إلى خفض عدد المستفيدين من المساعدة القضائية. وعمدت المفوضية إلى ترجمة مبادئ الأمم المتحدة وتوجيهاتها بشأن الحصول على المساعدة القانونية في نظم العدالة الجنائية التي اعتُمدت مؤخراً (قرار الجمعية العامة رقم 187/67) إلى لغة الخمير.

28- وبدأت المفوضية ونقابة المحامين العمل على القانون الجديد الخاص بنقابة المحامين. ويعود القانون الحالي الخاص بنقابة المحامين إلى عام 1995، وأعربت النقابة عن اهتمامها البالغ بتحديثه. وأُنشئ في تموز/يوليه 2013 فريق عمل اجتمع في مناسبات عدة للبحث في التعديلات المحتملة على القانون. ودعمت المفوضية هذه الاجتماعات وقدمت المساعدة التقنية خلال المناقشات.

29- ونظمت المفوضية دورة ثالثة موسّعة من أكاديمية الحق في محاكمة عادلة. واستفاد من الدورة التي امتدت لثمانية أسابيع هذه المرة مجموعة مؤلفة من 59 محامياً متدرِّباً في مركز تدريب القضاة. وتعرّف الطلبة، خلال الدورة التدريبية، على الحقوق المتعلقة بالمحاكمات العادلة وكيفية

تطبيقها في الدوائر الاستثنائية في محاكم كمبوديا وقاموا بجولة على الدوائر. وبناءً على ردود فعل المشاركين الإيجابية، طلبت نقابة المحامين إلى المفوضية وإلى معهد راؤول والينبيرغ السويدي إعداد وحدة تعليمية خاصة بحقوق الإنسان مدتها ثلاثون ساعة لتصبح فيما بعد جزءاً ثابتاً من منهاج الدراسة الذي يتبعه جميع المحامين المتدربين في كمبوديا.

30- وخلال الفترة قيد الاستعراض، تابعت المفوضية قضايا تتعلق بانتهاكات حدثت لحقوق الإنسان، إذ تابعت عن كثب 14 قضية منها. وتواصلت المفوضية بشأن جميع القضايا مع القضاة والمدّعين العامين والمحامين للاطلاع على سيرها. وساعدت المفوضية الضحايا في قضايا معيّنة في الاستعانة بمحامٍ للدفاع عنهم. وعملت المفوضية في سبع قضايا محددة مباشرة مع المحامين بهدف مساعدتهم في الدفاع وفي تقديم حجج تستند إلى حقوق الإنسان إلى المحاكم. ووُجه انتباه القضاة، من خلال هذا العمل، إلى عدة مسائل تتعلق بحقوق الإنسان، وتحقق بعض النجاح. وفي إحدى هذه القضايا، أشارت المحكمة العليا في حكمها عدة مرات إلى العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. ووصلت تسع قضايا خلال الفترة قيد الاستعراض إلى مرحلة المحاكمة وتابعت المفوضية جلسات الاستماع عن كثب.

31- وواصلت المفوضية العمل مع محكمة الاستئناف من أجل تقليل قضايا الطعون قيد النظر التي لم يبت فيها بعد. وزار موظفو المفوضية عدداً من السجون في مختلف أنحاء البلد لتحديد عدد قضايا الاستئناف التي ما زالت عالقة منذ خمس سنوات، بعد أن جرت تسوية جميع القضايا العالقة لأكثر من عشر سنوات. وستتعاون المفوضية مجدداً مع منظمة معنية بالمساعدة القانونية (الجسور الدولية للعدالة) بغرض توفير المساعدة القانونية. وبعد عدة سنوات من الجهود المنسقة المشتركة بين المفوضية ومحكمة الاستئناف والإدارة العامة للسجون والمنظمات المعنية بالمساعدة القانونية، تمت تسوية أغلبية قضايا الطعون العالقة منذ زمن طويل.

32- وأحرزت المفوضية بعض النجاح في عملها بشأن تعزيز إرث الدوائر الاستثنائية في المحاكم الكمبودية خلال الفترة قيد الاستعراض. وكما سبق وذُكر، فقد نجحت المفوضية في إقناع كبار القضاة ووزارة العدل بالأخذ بالممارسات الفضلى للدوائر الاستثنائية عند إصلاح عملية الاحتجاز السابق للمحاكمة. وبالإضافة إلى ذلك، نشرت المفوضية في آذار/ مارس 2014 *قانون كمبوديا المشروح الخاص بالإجراءات الجنائية - شروح خاصة بالدوائر الاستثنائية في محاكم كمبوديا ومجموعة مختارة من الاجتهادات الدولية*[(2)]، باللغة الإنكليزية ولغة الخمير، متيحة بذلك مصدراً قيماً جديداً للحقوقيين الكمبوديين. وتوّج نشر القانون مشروعاً دام ثلاث سنوات وطُبع بتمويل من وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة والسفارة البريطانية في كمبوديا. ووُزع أكثر من 1 500 نسخة على القضاة والمدّعين العامين والمحامين والأكاديميين وطلاب الحقوق، ولا يزال الطلب على هذا المرجع كبيراً. وأخيراً، نظّمت المفوضية بالتعاون مع نقابة

(2) يمكن الاطلاع على نص القانون على الرابط التالي: http://cambodia.ohchr.org.

المحامين سلسلة من الحوارات القانونية جمعت بين المحامين العاملين في الدوائر الاستئنائية (محامي الدفاع والادعاء المدني) والمحامين العاملين في النظام الداخلي.

رابعاً- حماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

33- أُطلق على برنامج الحقوق في الأرض والسكن السابق اسم برنامج المفوضية الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، ليعكس هذا الاسم توسيع نطاق تركيز البرنامج وإن كان لا يزال يركّز بشكل أساسي على مسائل الحقوق في الأرض والسكن. وتعمل المفوضية في إطار هذا البرنامج على تعزيز الحق في السكن اللائق والمستوى المعيشي المناسب، وحمايته، ومنع الإخلاء القسري وضمان حيازة المسكن، على أساس أن السكن اللائق شرط مسبق للتمتع بالكثير من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية الأخرى، بما فيها الحق في العمل والصحة والتعليم.

34- وبينما لم يتحقق الكثير من التغيير في تسوية النزاعات أو تحسين ضمان الحيازة في معظم العشوائيات الحضرية خلال الفترة قيد الاستعراض، واصلت الحكومة تنفيذ التوجيه رقم 001 المتعلق بمنح سندات ملكية الأراضي الخاصة، بما في ذلك الأراضي التي تقع في المناطق الزراعية وداخل الامتيازات الاقتصادية للأراضي وحولها، وامتيازات قطع الأشجار والمناطق التي تديرها وزارة الزراعة والحراجة ومصايد الأسماك ووزارة البيئة. وقد أصدر رئيس الوزراء التوجيه رقم 001 في 7 أيار/مايو 2012 لوقف منح امتيازات اقتصادية جديدة للأراضي، بصورة مؤقتة. ويدعو التوجيه أيضاً إلى استعراض الامتيازات الموجودة وتنفيذ سياسة "فرز الأراضي قِطعاً" يجري وفقها رسم حدود وجود المجتمعات والسندات الخاصة داخل الأرض الخاضعة للامتياز، واستثناء هذه الأراضي من الامتيازات، ومنح سندات ملكية بها.

35- ووفقاً للأرقام الحكومية، صدر، حتى شهر نيسان/أبريل 2014، أكثر من 000 500 سند ملكية في إطار الحملة. وأعلنت وزارة إدارة الأراضي والتخطيط العمراني والبناء أنه أعيد تصنيف أكثر من مليون هكتار من الأراضي، 000 340 هكتار منها أعادها 128 من أصحاب الامتياز الاقتصادي، لمنح ملكيتها للمواطنين. ومن بين الأهداف المعلنة للحملة الحد من عدد النزاعات على الأراضي في المناطق الريفية. لكن العملية شابها عدد من أشكال الخلل أُبلغت بها المفوضية خلال فترة الاستعراض، كغياب الوضوح بشأن معايير اختيار الأراضي لمسحها وإصدار سندات ملكية بها. ولم يجرِ مسح جميع الأراضي ولا تزال بعض الأسر التي مُسحت أراضيها تنتظر الحصول على سندات الملكية. وإذا كان التوجيه رقم 001 مبادرة لاقت ترحاباً، فهو لم يُعالج قضايا الأراضي المتنازع عليها معالجة شاملة في جميع أنحاء البلد، وبقي عدد من النزاعات القائمة دون حل، بينما عادت وطفت على السطح نزاعات أخرى كانت في طور الكمون.

36- وخلال الفترة قيد الاستعراض، رصدت المفوضية 71 نزاعاً على أراض من النزاعات القائمة التي لم تتم تسويتها بين المجتمعات المحلية المتضررة والسلطات والمؤسسات التجارية في المناطق الريفية والحضرية على حد سواء. ومن بين هذه النزاعات، يتعلق 31 نزاعاً بالامتيازات الاقتصادية وغيرها من امتيازات الأراضي (من بينها 12 نزاعاً على أراض تشغلها شعوب أصلية منذ أمد بعيد و14 حالة تضرر من تنفيذ التوجيه رقم 001)، بينما يتعلق 40 نزاعاً بمعاملات أخرى تخص الأراضي (بما فيها نزاعان على أراض تشغلها شعوب أصلية منذ أمد بعيد وأربع حالات تضرر من تنفيذ التوجيه رقم 001). وتتمثل أنشطة المفوضية في هذا المجال في تيسير الحوار ورصد المحاكمات وإسداء المشورة القانونية والإجرائية.

37- ومع بقاء وقف منح الامتيازات الاقتصادية المتعلقة بالأراضي سارياً، لم يكن الاستعراض الشامل للامتيازات القائمة بموجب التوجيه رقم 001 قد أُجري وقت إعداد التقرير. وتبقى قضايا الحصول على المعلومات والافتقار إلى الشفافية والمساءلة في عملية تحديد ملكية الأراضي وإدارة حيازات الأراضي، مدعاة قلق بالغ. وشملت الحالات التي ركزت عليها المفوضية الامتيازات الممنوحة داخل المناطق المحمية، مثل المنتزهات الوطنية، ومحميات الحياة البرية ومناطق عيش السكان الأصليين. ونظراً لغياب بيانات رسمية كاملة من وزارة الزراعة والحراجة ومصايد الأسماك وغيرها من الهيئات الحكومية، واصلت المفوضية تقديم الدعم لمصدر غير حكومي للبيانات المفتوحة، يتيح في مكان واحد معلومات عن امتيازات الأراضي حسب المقاطعة والشركة، ويشمل إحاطات عن المسائل المواضيعية.

38- وشهدت الفترة قيد الاستعراض مواجهات (عنيفة أحياناً) بين الأفراد والمجتمعات المحلية والنشطاء المعنيين بحقوق السكن والسلطات والشرطة والجيش. وسجّلت المفوضية، في عام 2014، ارتفاعاً كبيراً في عدد حالات الإخلاء القسري العنيفة للأفراد والأسر والجماعات من الأراضي المتنازع عليها. وشملت الأحداث حرق المنازل والمآوي أو جرفها، في أغلب الأحيان من دون إشعارات مسبقة أو أوامر من المحاكم تجيز هذه التدابير، واحتجاز الأشخاص الذين دافعوا عن ممتلكاتهم بشكل تعسفي. وجاء ذلك في أعقاب فترة من الهدوء سادت قبل الانتخابات الوطنية التي جرت في تموز/يوليه 2013 وبعدها مباشرة.

39- وقامت المفوضية مراراً برصد المظاهرات والاحتجاجات المرتبطة بالأرض والسكن والتدخل فيها من أجل منع العنف والسعي إلى تحقيق نتيجة بالتفاوض وتأمين إطلاق سراح الأشخاص المحتجزين تعسفياً. وشهدت المفوضية على عدد من حوادث الاستعمال المفرط للقوة من قبل السلطات، وعلى لجوء المحتجّين بدورهم، في ظل غياب أية آليات فعّالة لفض النزاعات، إلى تكتيكات مثل قطع الطرق الرئيسية وتدمير ممتلكات الشركات، والحجز غير المشروع للأخشاب، والمواجهات مع السلطات وممثلي شركات الأعمال التجارية.

40- وقدمت المفوضية الدعم لعملية التشاور من أجل وضع مشروع قانون عن تقييم الأثر البيئي التي تقودها وزارة البيئة، كما قدمت مشورة خطية عن مواءمة المشروع الحالي للورقة

البيضاء بشأن سياسة الأراضي مع المعايير الدولية المتعلقة بالشفافية، والمشاركة العامة، وإمكانية الحصول على المعلومات، ونوع الجنس، ومسؤولية المؤسسات التجارية، والموافقة الحرة المسبقة والمستنيرة، وإعادة التوطين، وآليات التظلم، وعمليات تسوية النزاعات.

41- وأفادت الحكومة، في نيسان/أبريل 2014، بأن حوالي 2.3 مليون سند ملكية أراضٍ صدرت في إطار البرنامج الوطني للقطاع الفرعي لإدارة الأراضي في 24 مقاطعة. ويركز عمل المفوضية المتعلق بحالات محددة بشكل خاص على تعزيز ضمان الحيازة ومنع الإخلاء وإعادة التوطين، وذلك بطرق منها تعزيز المساواة في عمليات إسداء المشورة، وتأمين التعويضات الكافية، وتحسين التخطيط لإعادة التوطين في حال الضرورة. وجرى تقييم ظروف المعيشة في مواقع إعادة التوطين، بما في ذلك إمكانية الحصول على فرص العمل والاستفادة من المرافق والخدمات الأساسية الضرورية للصحة والأمن والتغذية. ولا تزال الظروف في مواقع إعادة التوطين التي رصدتها المفوضية رديئة بشكل عام. ودعت المفوضية إلى احترام الحق في الحصول على مياه الشرب النقية وخدمات الصرف الصحي، وقدّمت بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني المحلية، مرشحات مياه لـ 190 أسرة داخل سبع مجتمعات صُنّفت مجتمعات حضرية فقيرة لا تتوفر لها المصادر الملائمة من مياه الشرب النظيفة.

42- وعملت المفوضية عن كثب مع وزارة التنمية الريفية ووزارة الداخلية على تعزيز حقوق الشعوب الأصلية في الأراضي. ورصدت المفوضية بالتعاون مع منظمة العمل الدولية وغيرها من شركاء التنمية، الجهود المبذولة على صعيد البلد من أجل أن تنظم الشعوب الأصلية صفوفها وتحصل على الاعتراف بها باعتبارها كيانات قانونية وتطلب سندات ملكية جماعية للأراضي، على النحو المقرر في القانون المحلي. فطلب الحصول على سندات ملكية أراضي مشاع عملية معقّدة ومكلفة وبطيئة، ما يعني أنها تتعذر على أغلبية مجتمعات السكان الأصليين. وقد تحققت مكاسب هامة بفضل تسجيل وزارة التنمية الريفية لمجتمعات على أنها كيانات قانونية. ومع ذلك، تجاوزت وتيرة استغلال الأراضي التي يقطنها السكان الأصليون، بما في ذلك منح امتيازات الأراضي، وتيرة تأمين حيازة الأراضي لمعظم المجتمعات المحلية. ذلك أن الدولة كثيراً ما تفشل في التشاور مع مجتمعات السكان الأصليين أو في الحصول على موافقتهم الحرة والمستنيرة قبل اعتمادها تدابير إدارية أو مشاريع من شأنها أن تؤثر على تمتع تلك المجتمعات بحقوقها في الأراضي. فقانون الأراضي الذي يوفّر أساساً قانونياً لهوية الشعوب الأصلية يقرّ أيضاً بحق الدولة في إصدار امتيازات الأراضي؛ وهو حين فصل بين الطلبات المتنافسة لحماية الهوية القانونية للسكان الأصليين[3] أو منح امتيازات اقتصادية لاستغلال الأراضي[4]، رجّح كفة الميزان لمنح امتيازات الأراضي.

(3) وصل عدد سندات ملكية الأراضي المشاع التي أُصدرت لمجتمعات السكان الأصليين إلى ثمانية سندات منذ عام 2001، بحسب الوكالة الألمانية للتعاون الدولي. وتقدم الوكالة المساعدة لوزارة إدارة الأراضي والتخطيط العمراني والبناء في تنمية القدرات، وتدعم إعداد برنامج كمبوديا لإدارة الأراضي

43- وقدّمت المفوضية، حيث اقتضى الأمر وتيسّر، مساعدة قانونية للمجتمعات لاستكمال تسجيلها ككيانات قانونية لدى الحكومة وتقديم طلبات للحصول على سند الملكية الجماعية للأراضي. وعلى سبيل المثال، قدمت المفوضية الدعم المالي والمؤسسي لثلاث جماعات من شعوب سووي الأصلية في محافظة آوورال (مقاطعة كامبونغ سبو)، ولجماعة من شعوب بور الأصلية في منطقة ساملوت (مقاطعة باتامبانغ) ولسبع قرى تقطنها شعوب فنونغ الأصلية في بورصا (مقاطعة موندولكيري). ونظّمت المفوضية، في نيسان/أبريل 2014، حلقة عمل وطنية بشأن سندات ملكية الأراضي المشاع، بالتعاون مع وزارة التنمية الريفية وفريق عمل تابع لمنظمة غير حكومية، هدفت من خلالها إلى معالجة التحديات الرئيسية التي تواجهها العملية. وساعد مكتب المفوضية في كمبوديا في تيسير تمثيل مجتمعات السكان الأصليين من سبع مقاطعات مختلفة في حلقة العمل. كما ساهمت المفوضية في الدعوة بوجه عام لحقوق الشعوب الأصلية في الأراضي وحقوقها الثقافية واللغوية باستعمال وسائط الإعلام، بما شمل البيانات الصحفية والمطبوعات ومواد الفيديو.

44- ونظراً لتنامي تأثير المؤسسات التجارية على التمتع بحقوق الإنسان، وسّعت المفوضية عملها في هذا المجال بإطلاق مبادرات للتوعية وبناء القدرات. واستهدفت المفوضية وزارات الحكومة ومسؤوليها ومنظمات المجتمع المدني وممثلي المجتمعات المحلية والجهات الفاعلة في ميدان الأعمال التجارية، بما في ذلك عبر غُرف التجارة، من أجل زيادة فهم تلك الأطراف للمبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان وتطبيقها في كمبوديا. وقدّمت المفوضية عروضاً في تسع حلقات دراسية ومشاورات استهدفت المجتمع المدني، وضمّت أكثر من 350 ممثلاً لمنظمات غير حكومية وجماعات تنتمي إلى الشعوب الأصلية على مستوى البلد، وقدمت دعماً لبناء قدرة المجتمع المدني على الاستفادة من آليات غير قضائية لمعالجة أثر الأعمال التجارية على حقوق الإنسان، وذلك على الصعد التنفيذي والوطني والدولي. ووزعّت المفوضية ما يناهز 000 5 نسخة من المبادئ التوجيهية بلغة الخمير واللغة الإنكليزية و000 2 نسخة

وتوزيعها، وتنفيذه. للحصول على المزيد من التفاصيل يرجى الاطلاع على الرابط التالي: http://giz-cambodia.com/wordpress/wp-content/uploads/FactSheet-Land-Rights-final-09.01.pdf.

(4) في المقابل، تُعدّ الامتيازات الاقتصادية لاستغلال الأراضي التي منحت منذ عام 2001 بالمئات. وأفادت وزارة الزراعة والحراجة ومصايد الأسماك بأن 118 امتيازاً اقتصادياً لاستغلال الأراضي صدرت وكانت تغطي مساحة بلغ مجموعها 750 204 1 هكتاراً، قبل الحظر الصادر في أيار/مايو 2012 (انظر الرابط التالي: www.elc.maff.gov.kh/). واعتبرت منظمات غير حكومية مثل التنمية المفتوحة في كمبوديا والرابطة الكمبودية لتعزيز حقوق الإنسان والدفاع عنها أن العدد يفوق ذلك بكثير. وقدّرت منظمة التنمية المفتوحة في كمبوديا الامتيازات الاقتصادية الصادرة بـ 343 امتيازاً (انظر الرابط: www.opendevelopmentcambodia.net/company-profiles/economic-land-concessions/). وأفادت الرابطة الكمبودية لتعزيز حقوق الإنسان والدفاع عنها بأن مساحة بلغت 2.1 مليون هكتار من الأراضي نُقلت في أغلبيتها من مزارعي الكفاف إلى شركات الصناعات الزراعية (انظر الرابط: www.licadho-cambodia.org/concession_timelapse/).

من *كتاب مصوّر عن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان: إطار الحماية والاحترام والانتصاف* (2013).

45- بالإضافة إلى ذلك، تواصلت المفوضية مباشرة مع المؤسسات التجارية لإشراكها في المناقشات التي تتناول انعكاسات أعمالها. واستضافت المفوضية، في كانون الأول/ديسمبر 2013، السيد بوفان سلفاناتان من الفريق العامل المعني بمسألة حقوق الإنسان والشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال في إطار الزيارة التي أدّاها وتعاونت أثناء هذه الزيارة مع اللجنة الكمبودية لحقوق الإنسان لتنظيم دورة تدريبية عن الأعمال وحقوق الإنسان شاركت فيها تسع وزارات حكومية ومجلس كمبوديا للتنمية. ومع تنامي زخم الإضرابات المنادية برفع الحد الأدنى للأجور في النصف الثاني من عام 2013، تعاونت المفوضية مع مختلف غرف التجارة، والتجار الذين يبيعون بضائعهم للعلامات التجارية العالمية الكبرى التي تُبرم عقوداً في كمبوديا، وجمعية صانعي الألبسة، فضلاً عن الوزارات المعنية ومنظمة العمل الدولية. وواصلت المفوضية مراقبة أبرز الإضرابات العمالية، لا سيما تلك التي تضمنت مخاطر حدوث أعمال عنف. وكان الوضع، وقت إعداد التقرير، لا يزال يحتاج إلى تسوية، على الرغم من رصد تقدم في مجال وضع آلية ملائمة لتحديد الأجور من شأنها أن تؤدي مستقبلاً إلى حل سلمي لمسألة الحد الأدنى للأجور، من خلال إتاحة إعادة تقييم منتظمة للأجور على نحو تتفق عليه جميع الأطراف المعنية.

خامساً- دعم إصلاح السجون

46- ينفّذ برنامج دعم إصلاح السجون في كمبوديا بالشراكة مع الإدارة العامة للسجون التابعة لوزارة الداخلية. وتهدف المفوضية من خلال هذا البرنامج تحديداً إلى مواءمة الإطار القانوني للسجون مع الضمانات الدستورية ومعايير حقوق الإنسان الدولية؛ ومساعدة الإدارة العامة للسجون على إعداد برنامج تدريب مهني لموظفي السجون يشمل منهجه حقوق الإنسان؛ وتحسين ظروف الاحتجاز في السجون ومعاملة السجناء؛ وتعزيز حماية السجناء من سوء المعاملة، بفضل الرصد المنتظم.

47- ومن نتائج الدعم الذي تقدمه المفوضية منذ عام 2010 صدور المرسوم الملكي بشأن المركز المنفصل لموظفي السجون، في آب/أغسطس 2013. ويحلّ المرسوم الجديد محل المرسوم الملكي السابق الصادر في عام 2000، الذي فصل السجون عن الشرطة لكنه لم ينص إلاّ على إنشاء وظيفة كادر شاب من حرّاس السجون، بينما بقي الموظفون ذوو الرتب الأعلى تابعين للشرطة. أما اليوم فيصنّف جميع العاملين في السجون كموظفي سجون لكل منهم مهمة محددة، وفق المعايير الدولية. ونصّ المرسوم على إنشاء مسار مهني يعززه التدريب المهني، وحسّن وضع هذه المهنة من حيث متطلبات التعليم والأجور والتساوي مع سائر وظائف الخدمة المدنية. لكن النص النهائي يجيز، في حال عدم توفر التمويل الكافي للتدريب المهني، تثبيت الموظفين

الجدد كموظفين دائمين بعد عام واحد من الخدمة، حتى لو لم يتلقوا تدريباً أولياً رسمياً؛ وهي إمكانية غير متوفرة في المهن الأخرى ذات المركز المنفصل.

48- ولا تزال المفوضية تدعو إلى استعراض الإطار القانوني الذي ينظّم تخفيف العقوبة والعفو، وقد قدّمت في تموز/يوليه 2013 مشورة مكتوبة في هذا الصدد إلى وزارة الداخلية تناولت فيها تعزيز امتثال هذا الإطار لقانون حقوق الإنسان. ويتضمن آخر مرسوم ملكي بشأن تخفيف العقوبة والعفو أحكاماً حول تطبيق تخفيف العقوبة والعفو لأسباب طبية وإنسانية، وفقاً لما يكفله قانون السجون، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والمعايير الدولية الأخرى. وتواصل المفوضية دعوة وزارة الداخلية إلى تضمين النسخة الأخيرة من المرسوم قواعد الأمم المتحدة لمعاملة السجينات والتدابير غير الاحتجازية للمجرمات (قواعد بانكوك)، التي تنص على إيلاء اهتمام خاص للنساء الحوامل والنساء اللواتي يصحبهن أطفال. وتوصلت المفوضية إلى اتفاق مع وزارة الداخلية للمساهمة في تنظيم حلقة عمل مشتركة مع وزارة العدل بغية استعراض مشروع النص النهائي.

49- وواصلت المفوضية التعاون مع المدربين العاملين في الإدارة العامة للسجون ومركز التدريب المهني لحراس السجون التابع لأكاديمية الشرطة في كمبوديا لأجل تحسين نوعية التدريب الذي يتلقاه جميع موظفي السجون. وفي أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/ أكتوبر 2013، نظّمت المفوضية زيارتين دراسيتين لمدربي موظفي السجون إلى مركزين إصلاحيين وثلاثة سجون في المقاطعات. وجمع المدربون خلال الزيارتين آراء مديري السجون ومتدربين سابقين من موظفي السجون حول كيفية تحسين برامج التدريب في المستقبل. وساعدت الزيارتان المتدربين على جمع أمثلة عملية وتوفير توجيهات للمتدربين خلال دورة التدريب. ودعمت المفوضية أيضاً تنظيم اجتماعين للمدربين من الإدارة العامة للسجون ومركز التدريب المهني لحراس السجون التابع لأكاديمية الشرطة في كمبوديا ليناقشوا خلالها التحديات واستراتيجيات تحسين منهج التدريب. ونتيجة لذلك، وافق المدربون عند إعداد خطة التدريب لعام 2014 على تعديل بعض محتويات التدريب والدورات والمنهجيات. وأطلعت المفوضية طاقم التدريب على النسخة الصادرة بلغة الخمير من الدليل الدولي عن اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان في إدارة السجون الذي أعدته ووزعته على نطاق واسع على سلطات السجون على المستوى الوطني وعلى مستوى المقاطعات، وعلى الجهات المعنية الأخرى والشركاء الذين ينتمون إلى المجتمع المدني.

50- وقدمت المفوضية، في تموز/يوليه 2013، المشورة في إعداد خطة استراتيجية خمسية (2014-2018) للإدارة العامة للسجون، استناداً إلى المعايير الدولية ذات الصلة المتعلقة بحقوق الإنسان وإلى تقييمها الخاص للتقدم المحرز والتحديات التي لا تزال قائمة في السجون. ودعم مكتب المفوضية أيضاً أول حلقة عمل تشاورية وطنية جامعة نظّمتها الإدارة العامة للسجون في كانون الأول/ديسمبر 2013 بشأن مشروع الخطة الاستراتيجية، ضمّت ممثلين عن المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، وذلك لاستعراض مشروع الخطة النهائي

وتنقيحه. وفي عام 2014، ساعدت المفوضية الإدارة العامة للسجون في طباعة 500 نسخة من الخطة الاستراتيجية النهائية بلغة الخمير لنشرها في مختلف أنحاء البلد. وتوجّه الخطة سلطات السجون ومنظمات المجتمع المدني في صياغة خطة عمل سنوية لتحقيق أهداف سياسة إصلاح السجون.

51- وواصلت المفوضية مراقبتها المستقلة للسجون التي تساعد في توفير المعلومات اللازمة لبرنامجها الخاص بتقديم الدعم والدعوة لحماية حقوق السجناء في كمبوديا، وتعزيزها. وجدّدت الإدارة العامة للسجون التصريح الذي يجيز للمفوضية الدخول دون قيد إلى السجون، لعام 2014. وواصل المكتب الجمع بين الزيارات الشاملة للسجون والزيارات المخصصة لأفراد أو مجموعات محددة من السجناء الذين يسترعي وضعهم الاهتمام. وأجرت المفوضية، في تشرين الثاني/نوفمبر 2013، أول زيارة مراقبة رسمية لها (إلى سجن باتامبانغ) مع مسؤولين من الآليات الكمبودية المنشأة بموجب البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. وبعد التصديق على البروتوكول الاختياري، في عام 2007، أنشأت الحكومة، في عام 2009، لجنة مشتركة بين الوزارات ثم أمانة خاصة بها في عام 2010، وعيّنتهما بوصفهما "آلية وقائية وطنية"، غير أنه لا يوجد، حتى الآن، قانون يُنشئ آلية تتمشّى ومتطلبات البروتوكول الاختياري. وسعياً منها إلى تعزيز معرفة أعضاء الآلية الوقائية الوطنية الحكومية بمراقبة الاحتجاز، وفّرت المفوضية، إلى جانب تنظيم الزيارة المشتركة الأولى إلى سجن باتامبانغ، نسخة بلغة الخمير من مذكرتي معلومات صادرتين عن رابطة منع التعذيب بعنوان "الحد من مخاطر العقوبات في إطار مراقبة الاحتجاز" و"اختيار الأشخاص لإجراء المقابلات في إطار رصد الاحتجاز الوقائي".

52- وفي كانون الأول/ديسمبر 2013، استضافت كمبوديا زيارة متابعة أجرتها اللجنة الفرعية لمنع التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. ونظّمت المفوضية واللجنة الفرعية والآلية الوقائية الوطنية الحكومية حلقة عمل وطنية مشتركة بشأن إنشاء آلية وقائية وطنية مستقلة وفق المبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان (مبادئ باريس) ومتطلبات البروتوكول الاختياري. وكلّفت المفوضية رابطة منع التعذيب بإعداد دراسة عن التشريع المقارن لتُستخدم في حلقة العمل، أتاحت مناقشة التجارب الناجحة في إنشاء آلية مستقلة في بلدان أخرى. غير أنه لم يُرصد، حتى تاريخ إعداد هذا التقرير، أي تقدم في إعداد قانون لإنشاء آلية مستقلة. ودعا رئيس الآلية الحكومية إلى استعراض فعالية الآلية القائمة قبل البدء في إعداد مشروع قانون.

53- وواصلت المفوضية العمل على تعزيز حقوق السجناء في التمتع بأعلى مستوى من الصحة يمكن بلوغه، بالإضافة إلى تعزيز خفض العقوبة والعفو لأسباب طبية الذي يشمل أيضاً دعوة مستمرة ودعماً لتوفير غرف آمنة للسجناء المرضى في المستشفيات، للاستغناء عن الحاجة إلى تكبيل السجناء المحتاجين لعلاج طبي. وبناءً على الأمثلة الناجحة التي شملتها فترات

استعراض سابقة، كثّفت المفوضية عملها مع أربع مديريات للصحة في المقاطعات، والمنظمات غير الحكومية الناشطة في المجال الطبي، وسلطات السجون الوطنية في المقاطعات، لتأمين غرف آمنة في مستشفيات الإحالة في أربع مقاطعات إضافية. وهناك الآن 15 مقاطعة في كمبوديا من أصل 26، توفّر غرف آمنة للسجناء المرضى في مستشفيات الإحالة، أو تعمل على توفيرها. وفيما كانت المفوضية السبّاقة في الاهتمام بهذه المسألة، بدأت اليوم منظمات غير حكومية معنية بمسائل الصحة في السجون تستنسخ المبادرة.

54- وأثبت الدعم الذي قدمته المفوضية في السابق للتأهب للكوارث في السجون فعاليته حين انهار حائط في سجن بانتي مينتشي خلال فيضانات تشرين الأول/أكتوبر 2013، وأظهرت السلطات جهوزيتها لإخلاء جميع السجناء بسرعة وأمان ونقلهم إلى سجني باتامبانغ وسيام رياب. وقدّمت المفوضية الآلاف من أكياس الرمل و100 لتر من الوقود لضخ المياه خارج مباني السجن، ومواد تجديد لإصلاح حاجز الوقاية من المياه الذي تضرر، ومواد للنظافة إلى سجون خمس مقاطعات متضررة من الفيضانات.

55- وواصلت المفوضية توفير المساعدة التقنية والمادية لتحسين مرافق السجون وفقاً لتوصيات الرصد والإعلانات الوزارية (*Prakas*) عن المعايير الدنيا لبناء السجون (وهي تشريع فرعي يُشترط وجوده بموجب قانون السجون لعام 2011 ولم يُعتمد بعد). وساهم دعم مكتب المفوضية على وجه الخصوص في تحسين الإنارة والتهوية في سجني باتامبانغ وتاكيو، وفي استخدام المساحات للتخفيف من اكتظاظ زنزانات النساء في مركز الإصلاح 2. وأثارت المفوضية مراراً ولسنين عدة مسألة سجني أودار مينشي وبايلين اللذين لا يستوفيان المعايير المطلوبة. وخصصت الحكومة، في عام 2014، أموالاً لبناء سجون جديدة في المقاطعتين المذكورتين.

56- وأعدّت المفوضية، بالتشاور مع الإدارة العامة للسجون، ملصقات تثقيفية تتعلق بحقوق السجناء وزيارات الأسر إلى السجون. وواصلت المفوضية العمل مع المسؤولين على سجلات السجون لتحديث قوائم السجناء المحتجزين في انتظار محاكمتهم، أو أولئك الذين لم يصدر حكم نهائي بعد بحقهم، لمتابعة قضاياهم مع المحاكم.

سادساً- شؤون الإعلام والتثقيف في مجال حقوق الإنسان

57- واصلت المفوضية عملها في مجال الاتصالات العامة والدّعوة في كل أنحاء البلد من أجل النهوض بتعزيز حقوق الإنسان وتناول مسائل مواضيعية محددة وتلبية احتياجات الفئات المختلفة من الشعب. وتواصلت المفوضية مع مختلف قطاعات المجتمع، بما فيها المؤسسات الأكاديمية ووسائط الإعلام والمسؤولون الحكوميون والمجتمعات المحلية في المقاطعات النائية، بواسطة طائفة من الأدوات الإعلامية. وأجرت المفوضية، في آب/أغسطس 2013، بالتعاون

مع وزارة الإعلام دورة تدريبية بعنوان "النهج الصحفي القائم على حقوق الإنسان" في مقاطعة سيام رياب خصصتها للإعلاميين من المقاطعات الشمالية الغربية.

58- وزادت المفوضية، خلال الفترة قيد الاستعراض، توزيع المطبوعات والمواد الإعلامية الأخرى باللغة الإنكليزية ولغة الخمير. وكان مكتب المفوضية في كمبوديا، عند وضع هذا التقرير، قد أصدر أكثر من ثلاثين مطبوعاً باللغتين المذكورتين. ونشرت المفوضية، في عام 2013، عدة كتب جديدة منها *قانون الإجراءات الجنائية المشروح* باللغة الإنكليزية وكتاب بعنوان *"ولدتهم أمهاتهم أحراراً متساوين: الميل الجنسي والهوية الجنسانية في القانون الدولي لحقوق الإنسان"* بلغة الخمير.

59- وشملت المواد الأخرى المتعلقة بحقوق الإنسان التي أصدرها مكتب المفوضية بلغة الخمير نصوصاً قانونية وصكوكاً ومبادئ توجيهية وصحائف وقائع. وبالإضافة إلى ذلك، أصدرت المفوضية عدداً من المواد الترويجية والإعلامية، مثل المنشورات أو اليافطات أو الملصقات لدعم عمل برامجها المهمة. ووزّعت المفوضية، حتى هذا التاريخ، أكثر من 000 120 نسخة من المطبوعات والمواد الإعلامية الأخرى على المؤسسات الحكومية والطلاب والعاملين في المجال القانوني والصحفيين والمنظمات غير الحكومية الشريكة والجمهور. وكرر مكتب المفوضية عادة أصبحت رائجة تتمثل في فتح أبوابه للجمهور مرة كل أسبوع، يمكن خلالها لكل من يرغب الدخول إلى المكتب للحصول على مواد تهمه وتتعلق بحقوق الإنسان.

60- واحتفل المكتب بأبرز الأيام الدولية مثل يوم حقوق الإنسان (عبر أنشطة مختلفة نظّمها الشركاء الوطنيون والدوليون)، واليوم العالمي لحرية الصحافة (بالتعاون مع اليونسكو)، واليوم العالمي لمكافحة كره المثليين جنسياً ومغايري الهوية الجنسانية (بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة المشترك بين منظمات الأمم المتحدة لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز)، واليوم الدولي للمرأة (بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة)، واليوم الدولي للعمل (بالتعاون مع منظمة العمل الدولية)، واليوم الدولي لمساندة ضحايا التعذيب، الخ. ونظّمت المفوضية بعض تظاهرات الاحتفال وشاركت في أخرى، ووزعت مواد ترويجية وإعلامية ونشرت مقالات لإذكاء الوعي. وساهمت المفوضية، بمناسبة يوم حقوق الإنسان في عام 2013، في أنشطة متعددة نظّمتها السلطات المحلية والوطنية، وشركاء التنمية، ومنظمات المجتمع المدني، ونشرت مقالة آراء.

61- ومن أبرز الأدوات التي تستخدمها المفوضية لنشر المعلومات موقعها الإلكتروني. وتدير المفوضية موقعاً بلغتين، يظل الموقع الوحيد التابع للأمم المتحدة بلغة الخمير. وتُترجم جميع بيانات المكتب ومطبوعاته والمعلومات ذات الصلة وتنشر على الموقع الإلكتروني في الوقت المناسب. وتُحدَّث بانتظام مواد الأمم المتحدة والآليات الدولية لحقوق الإنسان الخاصة بكمبوديا المنشورة على الموقع، مثلها مثل الأنشطة والأخبار البارزة عن عمل المكتب. وشرع المكتب

خلال الفترة قيد الاستعراض في إعادة تصميم الموقع الإلكتروني وتحسين ديناميته بما يسهّل تحديثه وفق آخر تكنولوجيات شبكة الإنترنت.

سابعاً- دعم المشاركة في عمل الآليات الدولية لحقوق الإنسان

62- واصلت المفوضية، خلال الفترة قيد الاستعراض، الدعوة إلى التصديق على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم. ونظّمت المفوضية، بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، سلسلة من الجلسات الإعلامية لصالح فريق العمل المشترك بين الوزارات المسؤول عن دراسة مسألة التصديق على الاتفاقية. ووافقت الحكومة، من حيث المبدأ، على التصديق على الاتفاقية وقبلت بثلاث توصيات ذات صلة بها قُدّمت خلال الاستعراض الدوري الشامل لكمبوديا في عام 2014.

63- وبمناسبة اليوم العالمي لمناهضة عقوبة الإعدام، نشرت المفوضية مقالاً رحّبت فيه بالوقف الطوعي لعقوبة الإعدام الذي تعتمده كمبوديا منذ زمن طويل، وشجّعت الحكومة على أن تكون مثالاً تحتذي به المنطقة برمتها بتصديقها على البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والهادف إلى إلغاء عقوبة الإعدام. ونظّمت المفوضية، في اليوم نفسه بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي، جلسة إعلامية في هذا الشأن حضرها مسؤولون حكوميون من الوزارات المعنية.

64- ونظرت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، في تشرين الأول/أكتوبر 2013، في تنفيذ كمبوديا لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. ونظّمت المفوضية، بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، دورة محاكاة للوفد الحكومي قبل انعقاد دورة اللجنة. وفي أعقاب الدورة قُدّمت المساعدة لنشر الملاحظات الختامية التي أبدتها اللجنة. وفي كانون الأول/ديسمبر 2013، نشرت المفوضية وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة مقالاً مشتركاً بشأن الملاحظات الختامية. كما نظّمتا حلقة عمل مع المسؤولين الحكوميين المعنيين والمجتمع المدني بهدف مناقشة الاستراتيجيات الكفيلة بتنفيذ الملاحظات الختامية.

65- وواصلت المفوضية وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة تنظيم دورات تدريب للمنظمات غير الحكومية والمحامين بشأن تقديم البلاغات بموجب البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. ونُظّمت الدورات التدريبية تلك في آب/أغسطس 2013 وأيار/مايو 2014. وأسدت المفوضية كذلك المشورة للمحامين الذين كانوا يُعِدّون لتقديم بلاغات.

66- وبعد تصديق كمبوديا على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، نظّمت المفوضية، في آب/أغسطس 2013، حلقة عمل تدريبية بشأن الاتفاقية، استغرقت يومين وحضرها ممثلون

عن أمانة مجلس شؤون الأشخاص ذوي الإعاقة. ونظّمت المفوضية أيضاً، في تشرين الثاني/نوفمبر 2013 بطلب من المجلس المذكور، دورة تدريب أخرى ركّزت على إعداد التقارير بموجب الاتفاقية. وفي هذا الصدد، ترجمت المفوضية إلى لغة الخمير المبادئ التوجيهية التي وضعتها اللجنة بشأن إعداد التقارير وأول تعليقين عامين لها.

67- ونظر مجلس حقوق الإنسان في كانون الثاني/يناير 2014 للمرة الثانية في وضع حقوق الإنسان في كمبوديا ضمن عملية الاستعراض الدوري الشامل. ونظّمت المفوضية قبل دورة المجلس التي عقدت في جنيف، جلسة إعلامية للوفد الحكومي وجلسات إعلامية للدبلوماسيين ومنظمات المجتمع المدني حول عملية الاستعراض. وشكّلت التوصيات المقدمة في إطار الاستعراض الدوري الشامل أساساً للعديد من أنشطة المفوضية وشركاء التنمية الآخرين وعملهم الدعوي. وعلى سبيل المثال، أفضت الدعوات التي أطلقها شركاء التنمية عبر الفريق العامل التقني المعني بشؤون الأرض والسكن، إلى توصيات عدة بشأن حقوق الأرض والسكن، أُدرجت لاحقاً في خطة الحكومة الوطنية للتنمية الاستراتيجية لفترة 2014-2018.

68- وفي آذار/مارس 2014، نظّمت المفوضية بالتعاون مع المجلس الكمبودي لحقوق الإنسان حلقة عمل ليوم واحد لصالح المنظمات غير الحكومية، تناولت مسألة إعداد التقارير الموازية بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. ومن المزمع أن تنظر اللجنة المعنية بحقوق الإنسان بتقرير الحكومة المعدّ بموجب العهد في آذار/مارس 2015.

69- ودعمت المفوضية زيارة المتابعة التي أجرتها اللجنة الفرعية لمنع التعذيب إلى كمبوديا في كانون الأول/ديسمبر 2013. وكان الغرض من الزيارة متابعة اللجنة لتوصياتها السابقة، لا سيما تلك المتعلقة بإنشاء آلية وقائية وطنية مستقلة تتمشّى مع أحكام البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. وقام أعضاء اللجنة بزيارات غير معلنة إلى أماكن الاحتجاز، بما فيها السجون، ومراكز الشرطة ومراكز إعادة تأهيل المدمنين على المخدرات، وقابلوا السلطات المعنية، وسلموا الحكومة تقريراً سرياً.

70- ودعمت المفوضية زيارة قام بها المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في كمبوديا في كانون الثاني/يناير وحزيران/يونيه 2014. وركّزت الزيارتان على تقييم التقدم المحرز في مجال إنشاء مؤسسة وطنية مستقلة معنية بحقوق الإنسان ومتابعة التوصيات الواردة في تقاريره الأربعة السابقة. وسيقدّم المقرر الخاص تقريراً عن نتائج هاتين الزيارتين.